

عن الاستراتيجية السعودية الإماراتية أو الطود العظيم



بل إن الجانب الاقتصادي لمع آخر يتقاسم فيه البلدان جهودهما. فالصين واليابان، وهما الدولتان الاقتصاديتان المتناميتان صعدتهما، وجدتا في السعودية والإمارات أسواقا مشتركة لوجود اتفاقيات جعلت من التبادل التجاري فرصا اقتصادية مرفوعة القيود ما يساهم في زيادة التوسع الاقتصادي للدول الباحثة عن استثمارات اقتصادية آمنة ومستدامة.

محددات العلاقة السعودية الإماراتية أسست لهدف استثنائي تجاوز استهلاك السلع وجعل وحدة المصير والهدف غاية من الغايات المزروعة في وجدان كل مواطن سعودي وإماراتي. هذه المحددات جاءت من قيادات سياسية تمتلك رؤية لواقع التحديات والقدرة على تجاوزها ولعب الأدوار في كل محطة من المحطات المختلفة، مع استمرار الرغبة الأساسية في تأمين أعلى درجات الاستقرار الوطني في البلدين وتحقيق أعلى درجات النمو الاقتصادي والمعيشي لمواطني البلدين. هذه الرؤية هي التي تقود المنطقة العربية مع كامل التحديات التي ما زالت تحلم بشق الطود السعودي الإماراتي.

من الدور الذي لعبته الرياض وأبوظبي على مختلف المستويات التي نجحت في نقل التجربة السودانية نحو عملية انتقال آمنة. هذه النماذج العربية لا يمكن الانتهاء عنها دون النظر إلى الدور الذي ذهب إليه السعوديون والإمارات بطي صفحة الصراع الإثيوبي - الإريتري الذي انتهى سنوات حرب طاحنة وخلافات عنيفة انتهت بالفعل الدبلوماسية السعودي الإماراتي. مشهد آخر يؤكد مدى الجهد السياسي للرياض وأبوظبي، لا يتمثل فقط في ظهور وزير الدولة السعودي عادل الجبير ووزير الخارجية الإماراتي عبدالله بن زايد بن لادن من طائرة واحدة في باكستان، بل ينتظر أن تنجح الجهود السعودية الإماراتية في التوصل إلى عقد اتفاق سلام نهائي بين باكستان والهند وهما أكبر دولتين نوويتين في آسيا، وهو جهد ينتظر نتيجته عبر دبلوماسية النفس الطويل وإستراتيجية قائمة أساسا على تقريب الشعوب وتعزيز البنية الوطنية في الدول. لا تنتهي السعودية والإمارات في جهودهما نحو السياسة والحرب

مع توالي العمليات الأمنية التي أشادت بها الولايات المتحدة وكذلك تقارير الأمم المتحدة. التحالف الذي تقوده السعودية في اليمن ما زال محتفظا بقوته التي نشأ فيها ليس في 2015 بل في 2011 والمحطات التي مر بها لم تضعف قوته، بل زادت من عنفوانه وتجربته تحت وقع الاختبارات والتحديات، ولتأكيد ذلك لا بد أيضا من العودة إلى الحملة التي استهدفت السعودية بعد مقتل جمال خاشقجي كواحد من تلك التحديات العنيفة التي حاولت الاستفراء بالسعودية لكنها وجدت حليفها الإماراتي يقف إلى جوارها سياسياً وإعلامياً، تماما كما هي الإمارات التي عندما واجهت الحملات المفرضة من الإخوان اليمن وجدت السعودية بجوارها حليف يدرك الأدوار المناطة بالإماراتيين ومسؤولياتهم الملقاة على عاتقهم في الملف اليمني.

لم تكن ليبيا أو موريتانيا أو الأردن أو العراق بعيدة عن الإستراتيجية المشتركة للسعوديين والإماراتيين، وما كان سودان إلا واحداً من المستفيدين

متحرك، فحتى ما كان افتراضاً أن نهاية الحرب الباردة ونهاية المعسكر الشرقي فتحتا الباب للأحادية القطبية بافتراض أن الولايات المتحدة هي القوة الوحيدة المحكمة دولياً لا يبدو منطقياً في ظل منهجها الاقتصادي، وإن بدت كاملة إلا أن تأثيرها بلغ كل قارات العالم. هذا التحدي ليس فقط ظرفياً أو طارئاً بل هو سياق طبيعي في ظل تطور الدول ونموها، وهو ينعكس على المنطقة العربية التي تعاني أصلاً من صراعات مستدامة مع بروز الأطماع الإقليمية في العقود الأربعة الأخيرة والتهتك بالبنية الوطنية للكثير من الدول العربية التي تعرضت لهزات قوية تجلت بوضوح منذ سقوط النظام العراقي في العام 2003، وصعود حكم الميليشيات المسلحة الطائفية التي مهدت بدورها لتصاعد الإرهاب كواقع مهدد للدول والكيانات الاجتماعية والسياسية.

وتبدو الإستراتيجية السعودية الإماراتية في اليمن أكثر جلاء وأكثر أهمية لاستقرار المنطقة، فاليمن الذي كان يعاني ضعفاً وترهلاً في بنيته السياسية والاقتصادية والاجتماعية كان التعامل معه تحدياً صعباً لواقع الطبيعة الجيوسياسية في هذا البلد المعقد أصلاً، ومفند التداخل في 2015 كانت الحركة المزبوجة ضد الحوثيين والتنظيمات الإرهابية كالقاعدة وداعش تحمل إداركا لنوعية التحدي وصعوبته على مختلف المستويات.

بعد سنوات الحرب في اليمن لا يمكن فقط اعتبار أن المساحة الجغرافية الأكبر تم تحريرها، بل يجب الأخذ في الاعتبار أن المساحة الجغرافية المحررة باتت مناطق قادرة على حماية نفسها من الجماعات المتطرفة، فما قامت به الإمارات من جهد لتأميل القطاعات الأمنية عبر الحزام والنخبين الحضرمية والشونانية يعد جزءاً لا يتجزأ من إستراتيجية السعودية والإمارات في مكافحة الإرهاب خاصة وأن ربع قرن من مناطق حضرموت وشبوة وأبين كانت بؤراً حاضنة لهذه التنظيمات تمتلك فيها معسكرات التدريب والإيواء لعناصرها، وقدرتها

ولقد كان المصريون الذين رفضوا مشروع الحكم الإخواني يحتاجون إلى موقف سياسي يساند القوى الوطنية المصرية في ظل أصعب ما يمكن أن يكون عليه حال التأخر في اتخاذ القرار الذي بموجبه استعادت مصر دولتها الوطنية، ما يحدد بشكل مباشر ماهية الصراع في المنطقة العربية ومفاده أن ضرب الدول الوطنية يهدد منظومة متكاملة إن سقطت يتداعى سقوط الدول، ولذلك كانت السعودية والإمارات على قدر المسؤولية السياسية بإسناد الثورة المصرية.

العلاقة السعودية الإماراتية أسست لهدف استثنائي تجاوز المصير غاية مزروعة في وجدان كل مواطن سعودي وإماراتي، هذه المحددات جاءت من قيادات سياسية تمتلك رؤية للتحديات والقدرة على تجاوزها

في هذا السياق ولتأكيد أن الالتزام السعودي الإماراتي لم يات من فراغ بل نبع من إستراتيجية واضحة، يجب العودة إلى ذات الموقف الذي اتخذ في مملكة البحرين عندما وصل التهديد الإيراني إلى ضرب الدولة الوطنية البحرينية، فبعد التدخل الحاسم بقرار الملك الراحل عبدالله بن عبدالعزيز بالذبح بوحدة عسكرية من قوات درع الجزيرة مع موقف سياسي صارم تم التحشيد له من خلال المنظمات العربية والدولية لإنقاذ البحرين من الانزلاق في أتون صراعات ستؤدي إلى الفتك بها. النموذجان المصري والبحريني يعتبران مدخلاً لمعرفة وضوح الإستراتيجية السعودية الإماراتية المرتكزة على أدوار وأهداف بالغة الدقة، ولتقبل التاويل أو المزايدة في ظل عالم



هانى سالم مسمور
كاتب يمني

في لحظة فارقة من التاريخ السياسي للعالم العربي اهتزت القوى العربية التقليدية بشكل غير مألوف، ورغم المعطيات التي شهدتها التاريخ العربي، إلا أن الحد الأدنى من التماسك ظلت مصر قادرة على أن تحافظ عليه بالقدر الممكن منذ خمسينات القرن العشرين. ومع هبوب رياح ما يسمى الربيع العربي انطلقا من العام 2011 والاهتزاز الذي أصاب أركان العالم العربي بما في ذلك قلبه المصري كان لا بد من أن تتحمل المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة الدور الأهم بحماية الأمن القومي العربي وصيانتها.

تتسابق الأحداث السياسية الطامعة في السيطرة على العواصم العربية، فسقوط صنعاء عام 2014 بيد الذراع الإيراني الحوثيين كان فضلاً من فصول تلك الأحداث المتعشقة إلى ابتلاع الدول وتحويلها إلى ملحقه ضمن المحاور المتنافسة، سواء كانت إيران أو تركيا، كدول لديها كامل الرغبة في التوسع على حساب المنطقة العربية بعد أن تم توظيف تيارات الإسلام السياسي، بشقيها السني والشيعي، لمصلحة الأجداد الخارجية في المنطقة.

تطلب المرحلة الصعبة قرارات شجاعة كان على السعوديين والإماراتيين اتخاذها ولعب الدور القيادي فيها من خلال التصدي لتلك المشاريع التوسعية من ناحية، وتوفير ما يمكن من الأمن والاستقرار للشرق الأوسط من ناحية أخرى، مع ضرورة الأخذ في الاعتبار التغيرات الدولية الطارئة بصعود قوى سياسية غير تقليدية منذ نهاية الحرب الباردة بصعود اليمن المتطرف ما زاد من الأثر السلب على الجاليات المسلمة في الغرب وعدد من دول شمال القارة الأميركية.

لم تكن ثورة 30 يونيو 2013 مجرد ثورة للشعب المصري بقدر ما كانت لحظة اختبار سياسية قد تكون هي الأقوى منذ عقود من التاريخ العربي،

ما وراء عملية «أفيميم»

الواقع الراهن الذي فرضته هذه السيطرة على لبنان وخصوصاً لجهة تردى علاقته الخارجية مع الدول العربية وغير العربية، شن حرب على إسرائيل ربما يعرف كيف يبدأها ولكنه بالتأكيد لا يعرف كيف ينهيها ولا كم الخسائر التي قد تنتج عنها على اللبنانيين كافة وعلى قواعده الشعبية خاصة.

كما أن حكومة بنيامين نتانياهو ليست في وارد شن حرب واسعة على لبنان، وهي قادرة في كل وقت على انتقاء الأهداف وضربها سواء في لبنان أو في سوريا أو حتى في العراق بشكل لا يؤدي إلى حرب واسعة تضرب فرص نتانياهو في الفوز في الانتخابات الوشيكية وبالتالي فرصه في تشكيل حكومة إسرائيلية جديدة.

من هنا كانت عملية أفيميم، وكان الرد الإسرائيلي عليها بهذه الحدود الضيقة، ومن هنا رأينا الحشد الإعلامي الممانع الذي رافق العملية وتوسع إلى حدود التمداد في المبالغة في التحليل والتضخيم، في حين كان الهدف الحقيقي منها الذي أراده حزب الله، إعادة شد العصب والإسماك بقواعد الشعبية التي عليها في ظل ارتفاع منسوب تسليط الضوء على الصراع مع إسرائيل، أن تنسى عائلة الواقع الاقتصادي والمعيشي وأن تنتشد إلى "مقاومة" لم تنس الصراع الرئيسي مع الكيان المحتل. وللمصادفة، أن تتعقد في اليوم التالي لعملية أفيميم، أي الإثنين الماضي، في قصر بعيداً جلسة موسعة لأركان النظام اللبناني لدراسة وإقرار ورقة اقتصادية تهدف إلى معالجة الوضع المالي للخزينة على حساب المواطنين وبزيادة الضغوط المعيشية عليهم. فهل حقق حزب الله وحلفاؤه في السلطة، الذين أقروا له حق الرد "المردوس" على عملية الضاحية، الهدف الحقيقي من عملية أفيميم؟ هذا ما سنعرفه من خلال رد الشارع على تمادي السلطة في سياساتها الاقتصادية المدمرة في وقت قريب عند إعداد ودراسة موازنة سنة 2020 إذا ما جرت الرياح بما تشتهي سفن الحكومة اللبنانية.

إن نظام ائتلاف المافيات المسيطر الذي يترجمه حزب الله اليوم يقدم حلولاً غير مجدية لهذه الأزمات، فإن البطالة التي يعاني منها اللبنانيون ستطال القواعد الشعبية لحزب الله، مضافاً إليها كم من الضرائب وارتفاع في الأسعار وتهديد للعملة الوطنية وترجع في الخدمات والتأمينات الاجتماعية. كل تلك الضغوط التي تقوم بها الحكومة اللبنانية بمشاركة من حزب الله وحلفائه لن تجعل المخترطين في الدورة الاقتصادية التابعة للحزب الله بمعزل عن كل تلك التأثيرات والاضغوطات. وبالتالي فإن خشية حزب الله من انقراض قواعده الشعبية الشعبية تحديداً بدأت تتزايد. فكيف إذا أضيف إلى ذلك صمت الحزب "المقاوم" أمام الضربات الإسرائيلية التي توسعت في سوريا وامتدت إلى لبنان وتحديداً قلب الضاحية الجنوبية مركز سيطرة الحزب؟ وكون حزب الله وحلفاؤه باتوا مسيطرين على الدولة اللبنانية، فإنه ليس من مصلحة، خصوصاً في ظل

هذه الآداة الأيديولوجية التي يمسك بها حزب الله قواعده هي الغطاء للأداة المادية التي هي الآداة الفعلية التي تجعل القواعد الشعبية الشعبية في لبنان أكثر التصاقاً به. ما يعني أن تآكل الآداة المادية قد يكون كافياً لإبطال مفاعيل الآداة الأيديولوجية.

وعلمياً، فإن الآداة المادية بدأت بالتآكل. فالحصار المضروب على إيران، وبالتالي التدهور الاقتصادي الكبير الذي تشهده، ظهرت مفاعيله في نقص التمويل الإيراني لحزب الله وهو شريان حيوي أساسي للدورة الاقتصادية المستقلة محلياً التي تغنيه، كما أن العقوبات التي لاحقت الخلايا الخارجية الداعمة بدأت تظهر مفاعيلها في نقص حاد في تمويل المؤسسات التابعة له.

من هنا كان نداء حسن نصرالله للمؤيدين لـ "المقاومة" بضرورة مد يد العون بالتبرعات المالية لمؤسساتها كي تستمر في عملها. وحيث أن البلاد باتت في أزمة اقتصادية خانقة، وحيث

أجهزة الأمن والقضاء تمتنع عن ملاحقته إلا بإذن من الحزب. هذه الميزة التي يتمتع بها أعضاء حزب الله ومؤيديه أمنت حماية عرفية للمئات من المطلوبين وللعشرات من عصابات الاتجار بالمخدرات وعصابات التهريب والجريمة التي لا تزال تعمل رغم الخطط الأمنية المتكررة التي أعلن عنها، ورغم عشرات التحديدات التي قامت بها تلك العصابات على الجيش اللبناني والقوى الأمنية التي راح ضحيتها جنود وضباط الآداة الأيديولوجية التي يمسك بها حزب الله أتباعه فهي بشقيها الديني، حيث يتم التوسع في تكريس التقاليد الشعبية وممارسة الشعائر على نطاق واسع وتغذية التشدد، والسياسي حيث تتم مصادرة مصطلح "المقاومة" وتخوين كل من يميز بين حزب الله وبين المقاومة كفعل تحريش، وتأييد العداء للغرب وتقديس القادة واعتبار العداء لإسرائيل قضية أبدية رغم ترويج أن نهاية إسرائيل قريبة.



عدي نجار
كاتب لبناني

إن مقدره حزب الله على الإسماك بقواعده الشعبية، الشعبية تحديدًا، في لبنان هي مصدر قوته الحقيقي والفعلي، وإن أي تفتت لهذه القواعد يعني حكماً تقهقر هذا الحزب وبدءية سقوطه. وهنا لن نفيده في شيء تبعيته الأيديولوجية والسياسية لنظام الملاي في طهران، ولا الدعم المالي والسياسي والعسكري الذي يؤمنه له، ولا تبعية بعض الأزام والقوى الطائفية المحلية من خارج الطائفة كوثام وهاب وطلال أرسلان، ولا حتى مساندته من تيار سياسي حليف كالتيار الوطني الحر، ولو أن هذا التيار بات يمسك فعلياً بمفاصل أساسية في الدولة اللبنانية، لأن هذا ما كان ليكون لولا دعم حزب الله له كقوة مذهبية مسلحة.

أما عن أدوار حزب الله للإسماك بقواعده فهي واضحة لكل ذي بصيرة: مادية وأيديولوجية وسياسية. أما الآداة المادية، وهي الأكثر فعالية، فهي تشكيل دورة اقتصادية كاملة مستقلة عن الدورة الاقتصادية الوطنية يستفيد منها محازبو حزب الله وعناصره ومؤيديه. هي دورة اقتصادية محلية مستقلة عن الدورة الاقتصادية اللبنانية ولو أنها تابعة بشكل عضوي للنظام الإيراني الذي طالما رفق الحزب ومؤسساته المختلفة بالتمويل اللازم، كما أنها تتشغل خارجياً شبكة علاقات مالية واسعة تمتد من أميركا اللاتينية إلى أفريقيا إلى أوروبا، وترتبط بحزب الله وتغذي مؤسساته التجارية والخيرية والتربوية والإعلامية والعسكرية التي تؤمن عملاً للألاف من المنتسبين والمؤيدين في ظل اتساع البطالة على الصعيد الوطني.

تشتمل الآداة المادية أيضاً على ما يؤمنه حزب الله لأعضائه ومؤيديه من حصانة لا يتمتع بها أي مواطن لبناني أمام السلطات الأمنية والقضائية. فحتى لو أمسك أي من هؤلاء متلبساً فإن

العرب

أول صحيفة عربية صدرت في لندن

1977 أسسها

أحمد الصالحين الهوني

رئيس مجلس الإدارة

رئيس التحرير المسؤول

د. هيثم الزبيدي

رئيس التحرير والمدير العام

محمد أحمد الهوني

مدرء التحرير

مختار الدبالي

كرم نعمة

حذام خريف

مدير النشر

علي قاسم

المدير الفني

سعيدة العقبوي

تصدر عن

AI-Arab Publishing House

المكتب الرئيسي (لندن)

The Quadrant

177 - 179 Hammersmith Road

London, W6 8BS, UK

Tel: (+44) 20 7602 3999

Fax: (+44) 20 7602 8778

للإعلان

Advertising Department

Tel: +44 20 8742 9262

ads@alarab.co.uk

www.alarab.co.uk

editor@alarab.co.uk